مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٤) ٢٠٢٠

سعي روسيا إلى تشكيل نظام عالمي جديد من خلال مجموعة البريكس

أ.د. نزار قنوع*

نور قتابي**

(تاريخ الإيداع ٢٧ / ١١ / ٢٠١٩. قُبِل للنشر في ٢٢/ ٧ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

ظهر منذ ٢٠٠٦ تجمّع اقتصادي دولي سمّي تكتّل دول البريكس والذي يضمّ البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وأصبح هذا التكتّل آليّة مهمّة لبناء نظام عالمي جديد، حيث أنّ مواقف الدول المشاركة فيه متطابقة حيال معظم القضايا الدوليّة التي من أهمها رفض النظام العالمي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب، حيث أنّ دول البريكس تريد أن تأخذ على عاتقها مسألة تغيير هيكل الاقتصاد العالمي لأنّ تأثيرها سوف ينمو، كما أنّها تنتهج سياسة التكامل الاقتصادي بدلاً من السير على نهج سياسة الإجماع التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكيّة، لاسيما في ظل ظهور قوى صاعدة على الساحة الدولية يتمثل أهمها بالدول التي تشكّل منها تكتّل البريكس.

الكلمات المفتاحيّة: تكتّل البريكس– النظام العالمي الجديد– القوى الصاعدة.

* أستاذ دكتور في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.

** طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (4) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (4) 2020

Russia seeks to shape a new world order through the BRICS group

Dr. Nizar Kanoua*
Nour Katabi**

(Received 27 / 11 / 2019 . Accepted 22 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

Since 2006, an international economic grouping called the BRICS, which included Brazil, Russia, India, China and South Africa, emerged, this bloc has become an important mechanism for building a new world order, The positions of the participating countries are identical on most international issues, The most important of which is the rejection of the unipolar world order and the willingness to enter the world into a multipolar world order, Where as the BRICS want to take on the issue of changing the structure of the world economy because their impact will grow, It also pursues a policy of economic integration rather than a consensus policy of the United States of America, particularly in light of the emergence of emerging powers on the international scene, The most important of which is the countries that make up the BRICS bloc.

key words: BRICS conglomerate, New world system, Rising powers.

*Professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economic, Tishreen University,Syria.
** Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economic, Tishreen University,Syria.

المقدّمة:

تختلف دول البريكس في الكثير من النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، إلا أنها تتقارب من حيث تركيزها في مجال التنمية الاقتصادية على الاستراتيجيّات الصناعيّة والتجاريّة من خلال زيادة حصصها في أسواق التجارة العالمية، حيث نجد أنّ الصين أصبحت أكبر مصدّر وثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، والبرازيل قوة زراعيّة رئيسية في العالم، أمّا روسيا فهي المصدّر الرئيسي للنفط والغاز إلى أوروبا ومعظم دول الجوار، وفي الهند تنمو الشركات المتعددة الجنسيات وتزدهر في الأسواق العالمية، فيما أصبحت جنوب إفريقيا قوة دبلوماسيّة وماليّة للقارة الإفريقيّة.

مشكلة البحث:

إن هيمنة قطب واحد على مدى عقود من الزمن (متمثّلاً بالولايات المتّحدة الأميركية)، و فرض سيطرته وتحكّمه في القرارات الدوليّة السياسيّة منها والاقتصاديّة، شكل دافعاً لخروج تكتّلات اقتصاديّة وسياسيّة بين قوى صاعدة على المستوى الدولي، كمحاولة من هذه الدول للخروج من الهيمنة القطبية الأحاديّة، وقد جاء تكتّل البريكس كأهم هذه التكتلات، وانطلاقاً مما سبق تبرز مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

هل تستطيع روسيا أن تقف في مواجهة الولايات المتّحدة الأميركية من خلال كونها عضو رئيس في البريكس؟

أهداف البحث:

تتمثّل أهداف البحث فيما يلي:

١- تحديد المكانة الإستراتيجية للقوى الاقتصاديّة الصاعدة على الصعيد الدولي متمثلة بمجموعة البريكس.

٢- مناقشة طبيعة الدور الذي تؤديه مجموعة البريكس وتحليل نموذج مجموعة البريكس كنموذج قادر على تحدّي الأحاديّة القطبيّة.

٣- تحديد الدور الذي تلعبه روسيا في صياغة نظام دولي جديد.

أهميّة البحث:

تنبع أهميّة البحث من خلال التعرّف على اقتصاديّات دول البريكس، وتطورها، والمعوقات الخارجيّة التي دفعتها للتحالف، وعلى الدوافع التي أدت لنشوء هذا التحالف، وأيضاً ما هي أهداف كل دولة منها، والأهداف المشتركة لدول البريكس، بالإضافة إلى أهمية البريكس وثقلها في إحداث تغيرات في توازن القوى الدولية والسيطرة على القرار الدولي.

منهجيّة البحث:

يعتمد البحث على المناهج التالية:

المنهج التاريخي في وصف الأحداث التي وقعت، والعمل على رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها.

المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها وربطها لتبيان التغيير الذي أوجده تكتّل البريكس على الصعيد العالمي.

فرضيّات البحث:

تنطلق الدراسة من الفرضيتين الآتيتين:

١- يؤدي تكتل البريكس دوراً إيجابياً على الصعيد الدولي من خلال تعزيز التوازن الدولي.

٢- تستطيع روسيا أن تصبح قوة اقتصاديّة وسياسية مواجهة للقوة الأميركية عل المستوى الدولي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مناف محمد علوش، دور التكتلات الاقتصاديّة الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس أنموذجاً"، مجلة جامعة تشرين، العدد ٣، ٢٠١٦:

تطرّق الباحث في دراسته إلى مفهوم وبنية النظام الدولي، إلى جانب مفهوم التكتلات الاقتصاديّة الدوليّة ثم أخذ البريكس كنموذجاً عن تلك التكتلات، حيث بحث في نشأته والثقل الاقتصادي الذي كان يشكله تكتل البريكس منذ نشأته حتى انضمام جنوب إفريقيا.

الدراسة الثانية: ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل البريكس: نشأته- اقتصادياته، أهدافه، ٢٠١٤:

قدّم الباحث دراسة عن دوافع نشأة البريكس موضّحاً بالتفصيل طبيعة العلاقات المختلفة بين كافة دول البريكس، إلى جانب قدراتها وإمكانياتها الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكرية وطبيعة العلاقات الثنائية بين مختلف دول التكتل، وبينت الدراسة أنّ دول البريكس تسعى إلى تغيير هيكل الاقتصاد العالمي، ومما توصلت إليه الدراسة أكدت أنّ التعاون الاقتصادي بين دول البريكس هو انعكاس لأخطاء المشروع الأمريكي العالمي.

الدراسة الثالثة: د. حسن مصدق، باحث جامعي، البريكس تكتّل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، ٢٠١٥.

تناولت الدراسة مدى قدرة دول البريكس على رسم ملامح النظام العالمي، والرؤية الإستراتيجية لتكتل البريكس، إلى جانب علاقة البريكس مع الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ تكتل البريكس لا يسعى إلى قلب السوق العالمية جذرياً، وإنّما يعمل على تغييرها بما يناسب مصالحه، كما أنّ العلاقة بين العرب ودول البريكس لن تكون خالية من التوترات السياسيّة إلا أنّه هناك دولاً نامية صاعدة قد تؤثر على شكل النظام العالمي.

الدراسة الرابعة: علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة،٢٠١٨.

ناقشت الدراسة نشأة تكتل البريكس منذ بداية مراحله، وبينت الدراسة التشابه والاختلاف بين دول التكتل، ومدى قدرة دول البريكس (كتكتّل) على التواجد في المنظومة الدوليّة كقطب جديد يستطيع أن يسهم في الوجود على الخارطة الدوليّة.

شكلت الدراسات السابقة آنفة الذكر دافعاً لدراسة الموضوع بشكل أكثر عمقاً، في البحث الحالي سنحاول التركيز على ناحية أخرى وهي روسيا كأحد أعضاء البريكس، والدور الذي تلعبه كندّ للولايات المتّحدة الأمريكية مستخدمة منصة البريكس من جهة، وقوتها كدولة مستقلة لها وجودها على الساحة الدولية من جهة أخرى.

حدود البحث:

الإطار الزمني: منذ نشأة تكتل البريكس عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٨.

الإطار المكاني: الساحة الدولية.

النتائج والمناقشة:

أولاً- مفهوم تكتّل البريكس ونشأته:

١- معنى كلمة بريكس BRICS:

هي اختصار للحروف الأولى الأجنبية للدول المؤلّفة للمجموعة وهي: البرازيل **B**razil، روسيا **R**ussia، الهند **I**ndia، الصين **C**hina، جنوب إفريقيا **S**outh African.

٢- نشأة تكتّل البريكس:

يُعدّ تكتل البريكس منظّمة دوليّة مستقلّة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء، وكان قد بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة بريك BRIC عام ٢٠٠٦، وعُقد أول مؤتمر قمة لها عام ٢٠٠٩، وكان قد أضفى أول اجتماع لوزراء خارجيّة البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في نيويورك في أيلول ٢٠٠٦ طابعاً رسميّاً على التجمّع الجديد، وفي عام ٢٠٠١ اكتملت المجموعة بانضمام جنوب إفريقيا لتتشكل مجموعة البريكسBRICS. وكان من أهمّ الإشارات إلى أهميّة بريك للاقتصاد العالمي نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبيّة، حيث أنّ هذه الدول الأربع تعتبر من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو ٤٠% من مجموع احتياطيات العالم. لكن الأكثر أهميّة بالنّسبة لروسيا وكما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى أنّهم يعتبرون أنّ المجموعة ليس هدفها اقتصادي بحت إنّما هدفها إعادة تشكيل الهيكليّة الدوليّة للقوى، إذ أنّهم يبعثون رسالة للولايات المتّحدة الأميركية مفادها بأنّ الدول الصاعدة لها خياراتها على الصعيد الدولي، والإيعاز بانتهاء زمن الأحاديّة والهيمنة الأميركية.[١] حتى أن هناك من يعتبر أن الضغوطات السياسية التي تمارسها القوى الكبرى خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ جعلت الدول الصاعدة تلجأ لسياسة التكتلات دفاعاً عن نفسها ومصالحها. [2]

ثانياً: تطور مجموعة البريكس:

يمكن رصد تطور مجموعة البريكس، كتكتل سياسي- اقتصادي يهدف إلى تغيير النظام العالمي الحالي، من نظام أحادي القطبية إلى نظام عالمي جديد يلعب فيه التكتل دوراً واضحاً على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية، ويكون ذلك من خلال تعميق المصالح الاقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض وبين دول التكتل من ناحية والدول الصاعدة والنامية من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس تم تحديد توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها، وآليات تنفيذ تلك التوجهات بالاعتماد على تحليل إعلانات القمم التي عقدها قادة الدول لهذا التكتل نصل للآتي:

١- قمة يكاترينبورغ- أيلول ٢٠٠٩:

لقد أكدت تلك القمة في إعلانها المشترك على أهمية الدور الذي لعبته الدول العشرون الكبارG20في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت أسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي بداية تموز ٢٠٠٧ ، وقد اتخذ إعلان تكتل "بريك" في هذه القمة فرصة هذا الدور للتأكيد على ضرورة التحول إلى نظام عالمي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وحماية مصالحها وما يعنيه ذلك من ضرورة إصلاح منظومة عمل المؤسسات المالية العالمية بشكل يفسح المجال أكثر للدول الصاعدة لتقوم بالدور المناط بها في استقرار النظام العالمي الجديد ويراعي الطبيعة الخاصة للدول النامية. كما أكدت تلك القمة على ضرورة التعاون الدولي في القضايا المتعلقة بالطاقة والتعليم والبحث العلمي والعدالة الاجتماعية.[3]

٢- قمة برازليا، نيسان ٢٠١٠:

لقد أكدت تلك القمة في إعلانها المشترك على أهميه الدور الذي تلعبه مجموعة الدول العشرون الكبار وأهمية خلق نظام عالمي جديد يراعي التحولات الكبيرة التي حدثت في العالم على أن تلعب الأمم المتحدة دور محوري في هذا النظام الذي يتيح فرصة أكبر للدول الصاعدة و النامية على المشاركة الفعالة في القضايا العالمية. كما تطرق الإعلان على ضرورة إصلاح البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بشكل يغير من القوة التصويتية في تلك المؤسسات مما يجعل تلك المؤسسات أكثر عدالة وفاعلية في خدمة القضايا العالمية. كما أكد هذا الإعلان على ضرورة تشجيع المبادرات التي تخدم التعاون بين دول التكتل في كافة القطاعات، وعلى ضرورة أن يكون التنسيق بين دول التكتل غير مقتصر فقط على القضايا ذات الاهتمام المشترك بل يجب يتعدى ذلك إلى وحدة المواقف فيما يتعلق بالقضايا العالمية، و قد أبرز الإعلان عدد من القضايا العالمية أهمها ضرورة مواجهة التغيرات المناخية ومحاربة الفقر والتنسيق في السياسات المتعلقة بالطاقة والزراعة والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب.[4]

٣- قمة سانيا، نيسان ٢٠١١:

لقد شاركت جنوب أفريقيا في تلك القمة بعد انضمامها لتكتل "بريك" و تحول اسمه إلى تكتل "بريكس"، وقد أكد الإعلان المشترك لهذه القمة على أنّ التكتل يضم ما يقارب من ٣ مليار نسمة، مما يجعله أكبر التكتلات على الإطلاق والذي يعني بدوره أن التكتل سوف يلعب دور فعال في خدمة البشرية جمعاً من خلال تحقيق العيش في عالم أكثر مساواة وعدالة، كما أبرز الإعلان دور التكتل والدول الأخرى الصاعدة في تحقيق الأمن والسلم والاستقرار العالمي، وكذلك النمو الاقتصادي للعالم. إضافة إلى تأكيد الإعلان على دعم التكتل للتكتلات الإقليمية لما يمثله ذلك من إحداث توازن في النظام العالمي، وضرورة أن يكون للدول الصاعدة قوة تصويتية أكبر في المنظمات المالية العالمية. وضرورة إصلاح صندوق النقد فعلى الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ إلا أن الأمر يحتاج إلى تنسيق أكبر بين الدول في السياسات الاقتصادية الكلية، وأن ما قامت به الدول العشرون الكبرى أمر في غاية الأهمية في هذا الشأن إضافة إلى أن التكتل قدم نموذجاً جيداً للتنسيق على مستوى السياسات الاقتصادية.

وعلى جانب آخر أبرز الإعلان عدد من القضايا التي اتخذت دول التكتل مواقف موحدة بشأنها في مجلس الأمن كليبيا مثلاً، إضافة إلى عدد من القضايا العالمية أهمها: تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة الفقر وتحقيق أهداف الألفية في الدول النامية و محاربة الإرهاب والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بإعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية لتحقيق مقومات التنمية المستدامة، وكذلك أكد الإعلان على دعم التكتل لتطوير البنية الأساسية في أفريقيا وتحديث الصناعة بها، وكذلك ضرورة التنسيق في مجالات العلوم والتكنولوجيا. [5]

٤- قمة نيودلهي، آذار ٢٠١٢:

لقد أكدت تلك القمة أن تكتل البريكس بما يمثله من ٤٣% من سكان العالم ،يعارض التراجع في قضايا البيئة وكذلك التدخل في شؤون إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بشكل يهدد عدم استقرار هذا الإقليم، وقد أشاد الإعلان على قدرة دول التكتل في التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية ، إلا أنه أعرب عن قلق دول التكتل من عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو، الأمر الذي يبين ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاضطرابات في تحركات رؤوس الأموال العابرة للدول بشكل يتسبب في أزمات مالية تهدد استقرار النظام المالي العالمي، وقد أكد الإعلان من جديد على أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي بصورة تمكنه من دعم التنسيق بين الدول فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية و يجعله قادر على تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي.[6]

٥- قمة ديربان، آذار ٢٠١٣:

لقد خصصت تلك القمة بصورة أساسية لدعم الشراكة بين تكتل البريكس ودول القارة الأفريقية في إطار من الشراكة الداعمة للتنمية والدمج والتصنيع في تلك الدول. من خلال توجه التكتل للتوسع في التعاون والدعم للدول غير الأعضاء فيه، وفي هذا الإطار أكد الإعلان على أن التعاون والدعم الذي سيقدم للدول الأفريقية سوف يشمل البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا والاستثمارات المباشرة وكذلك التجارة بين الدول الأفريقية ودول التكتل. إضافة إلى تعرض الإعلان من جديد لضرورة إصلاح المؤسسات الدولية لتحقيق نظام عالي أكثر عدالة واستيعاب لدول العالم الصاعدة والنامية، ومن ناحية أخرى شدد الإعلان على ضرورة التنسيق بين البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي وتسهيل التجارة للدول النامية ودعهم المشروعات الصغيرة فيها.

وفي إعلان هذه القمة تم التأكيد على ضرورة دعم التكتلات الإقليمية في الدول النامية وتفعيل دورها في تحقيق الاستقرار في إطارها، ولم يغفل الإعلان الوضع في سوريا و فلسطين و الكنغو، ودعا إلى ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة و مجلس الأمن دور أكثر فعالية في إيجاد حلول لها.[7]

٦- قمة فورتاليزا، تموز ٢٠١٤:

لقد تم تحديد النمو الاستيعابي و استدامته ووضع حلول للتحديات التي تواجه تحقيقه كمحور للمناقشات في هذه القمة، ووضح إعلان القمة على أن انفتاح التكتل على الدول الأخرى أصبح من التوجهات الرئيسية له، وفيما يخص تلك القمة فكان تركيزها على فتح أطر التعاون مع دول أمريكا الجنوبية بعد أن بدأت بالتعاون مع الدول الإفريقية في القمة السابقة.

ولقد أكد الإعلان على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والتنسيق بين الدول للتعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذلك صياغة رؤية و أجندة التنمية لما بعد عام٢٠١٥ كما سيلعب تكتل بريكس دوراً محورياً في خلق نظام عالمي جديد أكثر استيعابا وعدالة للتعامل مع تحديات الأمن والسلم العالميين و تحديات الفقر والإرهاب.

كما شهدت تلك القمة اتخاذ إجراءات لتعميق البعد المؤسسي للتكتل، حيث تم توجيه الجهات المعنية بالإحصاءات ووزارات التعليم والصحة لصياغة مؤشرات اجتماعية موحدة، وتم الاتفاق على تدشين بنك التنمية الجديد (New Development Bank) بهدف تعبئة الموارد المالية لمشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية، كما تم التوقيع على اتفاقية احتياطات بحجم مبدئي ١٠٠ مليار دولار، وعلى مذكرة تفاهم وتعاون بين مؤسسات ائتمان وضمان الصادرات في الدول الأعضاء في التكتل، والبحث في كيفية إيجاد آلية للتعاون في مجال التأمين بدول التكتل، والاستعداد لتقبل مقترحات بشأن صياغة إستراتيجية للتعاون الاقتصادي وإطار للشراكة الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبين التكتل والدول الأخرى.

ومن ناحية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تم التأكيد من جديد على ضرورة إصلاح صندوق النقد وعدم رضا دول البريكس عنهما، وأفرد الإعلان مساحة كبيرة لآليات عمل مجلس الأمن لدعم السلم والأمن الدوليين، كما تعرض الإعلان لمنظمة اليونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ودور تلك المنظمات في تسهيل حركة التجارة والاستثمارات بين الدول.[8]

٧- قمة أوفا، تموز ٢٠١٥:

لقد اتخذت تلك القمة محور الشراكة لدول التكتل كعامل محوري للتطورات العالمية، وتميزت تلك القمة بدعوة رؤساء حكومات تكتلات أخرى وهي: تكتل اليورآسيان (Eurasian Economic Union) و منظمة تعاون شنغاهاي

(Shanghai Cooperation Organization). كما أظهر الإعلان تقدير التكتل لمنظمة الأمم المتحدة ولمجلس الأمن (بمناسبة الذكري السبعون لتأسيس الأمم المتحدة وكذلك انتهاء الحرب العالمية الثانية) ودورهما في تحقيق الأمن و السلم الدوليين كإطار سلمي لحل الخلافات بين الدول الأعضاء. هذا أعاد التأكيد على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص مجموعة الدول العشرين الكبرى ومنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي.[9]

٨- قمة غوام، تشرين الأول ٢٠١٦:

لقد اتخذت تلك القمة توجه يستند على خمسة أبعاد رئيسية وهي:

أ- البناء المؤسسي لتعميق وتحفيز التعاون بين دول التكتل.

ب-تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في القمم السابقة.

ت-دمج آليات التعاون الحالية.

ث-التوصل إلى آليات جديدة للتعاون.

ج-استمرارية آليات التعاون الحالية.

هذا بالإضافة على التأكيد على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص تشكيل نظام عالمي جديد وإصلاح المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية.[10]

٩- قمة شيامين، أيلول ٢٠١٧:

لقد اختارت تلك القمة لأعمالها محور الشراكة لمستقبل أفضل، وتم دعوة خمس رؤساء دول من قارات مختلفة للمشاركة في تلك القمة وهي: مصر وتايلاند والمكسيك وطاجيكستان وغينيا. وقد أكد الإعلان بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه وتأكيده في القمم السابقة على ضرورة تحفيز الاستثمارات في الدول النامية وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والعلمي معها ودعم الصناعة والاختراع والتعليم والتكنولوجيا بها.[11]

١٠- قمة جوهانسبيرغ، تموز٢٠١٨:

ناقشت هذه القمة قضايا الاقتصاد والسياسة العالمية، وصدر عن القمة إعلان عن موقف البريكس من الحرب السورية والقضية الفلسطينية، ودعت إلى احترام استقلال وسيادة كل دولة وتجنّب أي تدخّل خارجي، وجاءت كل المواقف على النقيض من الموقف الأمريكي، كرفض التدخل في شؤون الدول ورفض ممارسة الضغوط عليها سواء بالعقوبات أو بالتهديد باستخدام القوة، أو غيرها من الأساليب التي تمارسها الولايات المتّحدة.

ثالثاً- الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي:

ينتج الصراع بين الدول الكبرى نتيجة التنافس على بسط السيطرة والنفوذ في المناطق التي تؤثر على إستراتيجية كل منها في مواجهة الأخرى، كما يشتد الصراع أو تخفّ حدّته من منطقة إلى أخرى تبعاً لأهميّة المنطقة التي يدور حولها هذا الصراع، ولقد أصبحت دول العالم لاسيما دول آسيا الوسطى مسرحاً للصراع الدولي بين القوى الكبرى لاسيما الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا من أجل السيطرة على الثروات واستغلال المنطقة ذات الطابع الجغرافي والاستراتيجي الهام.

إنّ الولايات المتّحدة تعتمد أولويات إستراتيجية منذ عقود في فرض سيطرتها على العالم، بمعنى أنّ مصلحة الولايات المتّحدة أوّلاً وأخيراً وفوق كلّ اعتبار سواء انسجم ذلك مع مصالح حلفائها أم لم ينسجم، حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولي، وتتمثّل الأولويات الإستراتيجية للولايات المتّحدة بالتالي:

١- الهيمنة المطلقة: وذلك بفرض السيطرة الأمريكية على أيّة نقطة إستراتيجية في العالم، وفي أي وقت تريده وتحت أي ظرف تعتبره مناسباً، وهو ما يفسر إصرار الولايات المتّحدة على إنشاء قواعد عسكريّة ثابتة أو متنقّلة، ونشر أساطيلها في البحار والمحيطات واستغلالها لكلّ الفرص المتاحة من أجل زرع فرق وكتائب عسكريّة للتدخل السريع كما هو الحال في الخليج العربي وكوسوفو وأفغانستان وآسيا الوسطى.

٢- ضمان إستراتيجية القوى: وذلك باستخدامها كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والقانونية والأمنية والمخابراتية حتى الابتزاز السياسي وخصوصاً في ظل غياب منافس ممثلاً في دول أو حلف قادر على منازعة الإمبراطورية الأميركية، فصار على أمريكا كدولة عظمى أن تنظر إلى العالم كمجال حيوي لإستراتيجيتها، وبالتالي وضع اليد على كل منطقة محوريّة من أوروبا إلى إفريقيا، ومن الخليج العربي إلى آسيا الوسطى.

٣- القوة: خلقت الولايات المتّحدة هاجساً مستمراً وهو بأنّ هناك عدواً ما وخطراً محدقاً يستهدف ويتربّص بالعالم، وإذا لم يتوفر هذا العدو وجب عليها اختلاقه، فالعدو الذي يسعى الأمريكيون لخلقه يجب أن يكون ضبابياً هلامياً.

رابعاً- مسيرة روسيا نحو عالم متعدّد الأقطاب وصولاً إلى البريكس:

١- تصنيف روسيا لذاتها كقوة عظمى:

لطالما وصفت روسيا نفسها بأنها قوة عظمى، وتضمنت هذه الرؤية رغبة روسيا في المشاركة في القضايا العالمية، والتمتع بمجال نفوذ في منطقتها على أقل تقدير، وكان المسؤولون الروس قد أيدوا رؤية تعددية الأقطاب للعالم مشيرين إلى أنّ روسيا تعدّ إحدى القوى الرئيسية المتعددة، وحتى بالنظر إلى تعرّض روسيا لمشاكل ماليّة كبيرة عام ١٩٩٢ إلا أنّ الرئيس يلتسن رفض عرض المساعدة الذي قدمه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قائلاً: "نحن لا نطلب تبرعات، روسيا دولة عظمى"، وفي عام ٢٠٠٨ قام الرئيس الروسي آنذاك ديميتري ميدفيديف بتضمين تعدد الأقطاب كأحد المبادئ الخمسة الرئيسية للسياسة الروسية الخارجيّة قائلاً: "ينبغي أن يكون العالم متعدد الأقطاب، أحاديّة القطب غير مقبولة، والهيمنة غير مسموح بها، لا يمكننا قبول نظام عالمي يتمّ فيه اتخاذ جميع القرارات من جانب دولة واحدة، حتى لو كانت دولة مهمة ورسمية مثل الولايات المتّحدة الأميركية"، وهذا المبدأ ورد في العديد من الوثائق الرسميّة، فمثلاً أفصحت إستراتيجية الأمن القومي الروسي لعام ٢٠٠٩ عن عزم روسيا المشاركة بفعالية في تطوير النموذج متعدد الأقطاب للنظام الدولي، في حين حدد مفهوم السياسة الخارجية لعام ٢٠١٣ هدف تأمين المكانة الرفيعة لروسيا في المجتمع الدولي كأحد الأقطاب المؤثرة والتنافسية للعالم الحديث.

ينطوي وضع روسيا بوصفها قوة عظمى من وجهة نظرها على حقوق معينة ضمن منطقتها المباشرة، ودور خاص في الفصل في النزاعات الدولية والتعاون مع القوى العظمى الأخرى، ودرجة أكبر من الاستقلالية أو السيادة، وقد برر ميدفيديف مجال نفوذ روسيا استناداً إلى وضعها بوصفها قوة عظمى قائلاً: "إنّ روسيا مثلها مثل بقية الدول في العالم، لديها مصالحها الخاصة في بعض المناطق، في هذه المناطق هناك دول تربطنا بها علاقات تتسم بطابع الصداقة والمودة، وعلاقات لها طابع تاريخي خاص".[12]

عمدت روسيا عبر السنين إلى التعاون الاقتصادي والانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث واصلت تعاونها الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من وجود صراع داخل روسيا حول مدى ضرورة قبولها للسياسات الليبرالية التي يوصي بها المانحون الغربيون، كما انضمت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٢، وقد

شدد الرئيس بوتين في عهده على مصلحة روسيا في تعزيز دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد الدولي، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي لاسيما في قطاع الطاقة، حيث بعد فترة من انتخابه للمرة الأولى عام ٢٠٠٠ جعل انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية إحدى أولوياته في السياسة الدولية، وعندما تمت إعادة انتخابه عام ٢٠٠٤ انتهج سياسة الاستعاضة عن الاستيراد إلى جانب تدخل الدولة وتطبيق سياسة الحماية الاقتصادية، ومع اندلاع الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وعدم إحراز أي تقدم في مفاوضات انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية زادت شكوك بوتين في محاولات الغرب تقويض وعرقلة المحاولات الروسية. في عام ٢٠٠٩ أعلن بوتين أنّ كازاخستان وبيلاروس وروسيا يخططون لدخول منظمة التجارة العالمية معاً باعتبارها اتحاداً جمركياً، وفي عام ٢٠١١ دخلت من جديد في المفاوضات وتم الانضمام عام ٢٠١٢. ومع بداية الولاية الثالثة لبوتين عام ٢٠١٢، اتبع برنامجاً لتقليل الاعتماد الروسي على الاقتصاد الدولي وقابلية التأثّر به، وهذا لم يكن وليد اللحظة، فقد اعتمدت روسيا عبر وزير ماليتها في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١ استخدام جزءاً كبيراً من عائدات النفط والغاز لتسديد الدين الخارجي واضعة هذا الهدف في الاعتبار. وخلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢ اتبعت روسيا نهجاً مكثفاً لتقليل تبعية روسيا الاقتصادية من خلال تشجيع الاستعاضة عن الاستيراد، ومطالبة الشركات الصناعية الأجنبية بالإنتاج محلياً، وزيادة الإنفاق على البرامج الصناعية الكبيرة في روسيا، وقد كثفت روسيا هذه الجهود عام ٢٠١٤ لاسيما بعد العقوبات الغربية عليها.

لقد سعت روسيا إلى توسيع نطاق تمثيلها وغيرها من القوى الصاعدة في إدارة المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، حيث بدأت في المشاركة مع الصين في المؤسسات التي تشكل هياكل منافسة للمؤسسات المالية االرئيسية التي يقودها الغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبحت روسيا عام ٢٠١٥ ثالث أكبر مستثمر بعد الصين والهند في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تمّ الإعلان عنه باعتباره منافساً محتملاً للبنك الدولي، كما طالبت روسيا بإصلاح صندوق النقد الدولي لزيادة تمثيل الصين وغيرها من القوى الصاعدة.[13]

٢- خلفيّة إنشاء البريكس:

إنّ نشأة البريكس هي ذات أبعاد اقتصاديّة، ولكن في جانب آخر هناك مصالح سياسيّة وعسكريّة جمعت مؤسسي البريكس لاسيما روسيا والصين والهند، حيث لعب الرئيس الروسي بوتين دوراً كبيراً في تحسين العلاقات بين الهند والصين، ونجح في إقناع الصين بوقف تعاونها العسكري مع باكستان، وقد أصبحتا تستحوذان معاً على ٧٠% من صادرات السلاح الروسي، وكان ذلك انطلاقاً من القناعة الروسيّة أنّ وجود عالم متعدّد الأقطاب يشكّل بيئة اقتصاديّة ملائمة لتحقيق المصالح القوميّة لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والدولية، إضافة إلى أنّ الصين كانت قد دعت سابقاً إلى التعددية القطبيّة، ولم تكن تهدف لأن تصبح قطباً عالمياً في المدى القريب، بل كانت تسعى إلى كبح نزعة القطب المنفرد التي شكلها الأمريكي على الصين.

وقد تمثلت الخطوات الروسيّة في الوفاق بين الهند والصين بالتالي:[14]

أ- ضمان الاستقرار والهدوء والتفاهم بين مراكز القوى الرئيسية الكبرى في آسيا (روسيا، الصين، الهند).

ب- تحييد الهند كحدّ أدنى عن الانخراط في خطط أمريكية تهدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وغيرها من مناطق آسيا التي تعدّها روسيا مناطق نفوذ تقليدي لها.

ج- التحول نحو العلاقات الإستراتيجية بين بكين وموسكو يمثّل انعكاساً للتحوّل الأمريكي الاستراتيجي والأمني من المحيط الأطلسي إلى المحيط الباسيفيكي، الذي يعني انتقال الأولوية لدى واشنطن من حماية

مصالحها في أوروبا إلى التركيز على شرق آسيا وبالتأكيد الصين، خاصة وأنّ الدوائر البحثية والسياسية الأمريكية طالما حذّرت من تغوّل التنين الصيني وتأثيره على القوة الأميركية، وقد عزّز هذه العلاقات الإستراتيجية مجموعة من القضايا المشتركة أهمها:

د- التحديات الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية والامتداد التوسعي لحلف الناتو شرقاً مع الجهود الأميركية لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في آسيا الوسطى.

هـ- معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي.

و- نمو صادرات روسيا للنفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة.

ز- موقف البلدين من السياسة الأمريكية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي.

٣- تصنيف دول البريكس كدول ناشئة من قبل المنظمات الدولية:

تصنِّف المنظّمات المالية الدولية البلدان ضمن مجموعات مختلفة بغية توفير فهم أفضل لأعمالها، والتعرّف إلى أنشطتها، وبغية تمييز البلدان التي يمكن أن تستفيد، بشكل خاصّ من شروط استثنائية، قامت جهات أخرى معنيّة بموضوع العولمة أيضاً، مثل الجهات المالية (بنوك استثمارية، صناديق تقاعد، شركات تأمين، صناديق تحوّط، صناديق سياديّة، وما إلى ذلك) بوضع تصنيفات، يتم على أساسها توزيع البلدان وترتيبها بحسب الأولويات، وذلك بهدف تقديم النصح لعملائها بحيث يسمح هذا التصنيف لهؤلاء العملاء بفهم أفضل لخارطة استثماراتهم، والمخاطر المرافقة لتلك الاستثمارات، فضلًا عن التوقّعات الناتجة عن الأرباح الخاصة بها. تصنِّف مجموعة البنك الدولي اقتصاداتِ البلدان الأعضاء في البنك الدولي (188 بلداً أو إقليماً في العام ٢٠١٤) وفقاً لثلاثة معايير رئيسية: معيار الموقع الجغرافي، ومعيار الدخل، الذي يُحتَسب بالاستناد إلى متوسّط الناتج الوطني القائم للفرد، والمعيار المالي، أي فئة القروض. يسمح متوسّط الناتج الوطني القائم للفرد بالتمييز بين البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان المتوسّطة الدخل، والبلدان ذات الدخل المرتفع:

١- البلدان المنخفضة الدخل: هي البلدان التي بلغ فيها متوسّط الناتج الوطني السنوي القائم للفرد 1035دولاراً أو أقلّ في العام ٢٠١٣ . ولدى هذه البلدان مستويات معيشة منخفضة، بخاصّة أنها تنتج القليل من السلع والخدمات في السوق. يُعتبَر متوسّط الناتج الوطني القائم للفرد مؤشّراً على الدخل، ولكنّه أيضاً مؤشّر على مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

حيث يَصعُب على البلد الذي ينخفض فيه متوسّط الناتج الوطني القائم للفرد، تمويل الخدمات الصحّية، ويَصعُب كذلك تمويل المؤسّسات التعليمية، من حيث العدد والنوعية، فضلاً عن البنى التحتية التي تُحسّن شروط الحصول على المياه، والوصول إلى الأسواق المدنيّة أو الدولية. ولذلك فإن غالبية المواطنين في 36 دولة ذات دخل منخفض يعانون من ظروف تنموية سيّئة.

٢- البلدان المتوسّطة الدخل: هي البلدان التي تجاوز فيها متوسّط الناتج الوطني السنوي القائم للفرد 1035دولاراً، والذي كان أقل من 12615 دولاراً في العام ٢٠١٣، فلدى هذه البلدان مستوى أعلى للمعيشة من البلدان ذات الدخل المنخفض، إلّا أن قسماً كبيراً من الناس لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذه المجموعة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيّتين: البلدان ذات الدخل الأدنى من الدخل المتوسّط (٤٨ بلداً في العام ٢٠١٣) مع متوسّط دخل سنوي للفرد يتراوح مابين 1036 و 4085 دولاراً، والبلدان ذات الدخل الأعلى من الدخل المتوسّط (٥٥ بلداً) والتي يراوح فيها دخل الفرد السنوي مابين 4086 و 12615 دولاراً.

٣- البلدان ذات الدخل المرتفع: هي البلدان التي يبلغ فيها متوسّط الناتج الوطني السنوي القائم للفرد 12616دولاراً أو أكثر. من بين هذه الاقتصادات ال٧٥ تتميّز دول أعضاء منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنّها ذات دخل مرتفع، وتسمّى أحياناً (الاقتصادات الصناعية) على الرغم من أن غالبية القيمة المُضافة المنتَجة، في عدد كبير منها، تتأتّى من قطاع الخدمات.

إن أحد أهمّ التغييرات الحاصلة في تصنيف الدول لعام ٢٠١٤ هو ذاك التغيير الذي طال الاتحاد الروسي فهذا الاتحاد الذي كان يُصنَّف في السابق من ضمن البلدان ذات الدخل المتوسّط، مثل بقية بلدان البريكس، أصبح اليوم يُصنَّف من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع.

كثيراً ما يستخدم تعبير البلدان النامية للدلالة على البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتوسطة الدخل، وهذا التعبير يسلِّط الضوء على صعوبة حصول السكّان على السلع والخدمات، وعلى تدنّي مستوى المعيشة، هنالك إذاً 139 بلداً نامياً تتميّز عن البلدان الصناعية أو البلدان ذات الدخل المرتفع، ويفضِّل البعض إدماج البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل الأدنى من الدخل المتوسّط ضمن الفئة التي تمّ التعبير عنها باسم البلدان النامية، بالنسبة إلى بعض المنظّمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية OMC فإن البلدان النامية هي البلدان التي تشير على نفسها على هذا النحو.

وتُصنَّف الدول أيضاً من قبل البنك الدولي وفقاً لفئة القروض التي تستحقّ الحصول عليها، فالبلدان المؤهَّلة للحصول على مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية IDA هي البلدان التي كان دخل الفرد فيها أقلّ من 1195 دولارا في العام 2013 والتي كانت ذات قدرة ضعيفة على الاقتراض. عدد هذه الدول هو 82 دولة، وهي لا تتمتّع بالقدرة المالية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD فاعتمادات قروض المؤسّسة الدولية للتنمية تُمنَح بشروط تيسيرية كبيرة (قروض من دون فوائد، هِبات مُقتَطَعَة من جزء من رأس المال المقترَض).

البلدان المؤهَّلة للحصول على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي البلدان المتوسّطة الدخل والبلدان الأكثر فقراً، ولكن القادرة على تسديد الديون، ووفقاً لتصنيفات البنك الدولي، تُعتبر البرازيل، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا من البلدان المتوسّطة الدخل وذات القدرة على الاقتراض. أما روسيا فتتمتع باقتصاد مرتفع الدخل.[15]

٤- تأثير مجموعة بريكس على النظام العالمي:

مع دخول العالم القرن الواحد والعشرين بدأ النّظام العالمي بالتغيّر، حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقعها في النظام الدولي كقوة مهيمنة، وصعود عدد آخر من القوى على الساحة الدوليّة من أبرزها مجموعة البريكس التي حاولت ولازالت تحاول أن تكون قوّة موجّهة في هذا القرن من خلال التحوّل نحو اقتصاد ونظام عالمي متعدّد الأقطاب، حيث حققت الدول الصاعدة والنامية معدّلات نموّ جيّدة خلال العقد الأول من القرن ٢١ وساهم هذا النمو في رفع معدّلات النمو الاقتصادي العالمي خصوصاً بعد الأزمة الماليّة عام ٢٠٠٨ حيث كان للدول الصاعدة على رأسها مجموعة البريكس في آسيا والتي تشمل الصين والهند دور مهم في رفع معدّلات النمو الاقتصادي العالمي، مع ذلك إنّ بعض الدول الصاعدة في شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفييتي السابق وأمريكا اللاتينيّة عانت تراجع في النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٩.

وكانت الولايات المتّحدة الأميركية توصف سابقاً بأنّها قاطرة الاقتصاد العالمي، ولكن اقتصاد الدول الصاعدة في آسيا (وإلى حدّ أقلّ من الشرق الأوسط وإفريقيا) بدأ يحتلّ جزءاً متزايداً من قاطرة الاقتصاد العالمي، هذا وقد ارتفعت

مساهمة الناتج المحلي العالمي للدول الصاعدة والنامية من نحو ٢٠% من الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٥ إلى ٢٨% عام ٢٠١٠. وقد تمكّنت مجموعة الدول الصاعدة والنامية من تحقيق معدّلات نمو جيّدة عام ٢٠١٠ حيث وصل معدّل النمو في هذه المجموعة إلى نحو ٦% بينما بلغ في الدول المتقدّمة ٣%.[16]

إنّ النقاش حول ما إذا كان العالم فعلاً قد تحوّل من أحادي القطبيّة إلى متعدّد الأقطاب يستمر داخل الدوائر الأكاديميّة، وكما وضح الكثير من الخبراء في أنّ العلاقات الدوليّة والاقتصاديّة الصاعدة التي أضحت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي وفي السياسات العالميّة، وقد أكّد رئيس البنك الدولي روبرتس زوليك: "إذا كان عام ١٩٨٩ شهد نهاية العالم الثاني مع انحسار الاشتراكيّة، فإنّ عام ٢٠٠٩ يشهد ما يسمّى نهاية العالم الثالث، إننا الآن في اقتصاد متعدّد الأقطاب متطوّر، حين ظهرت بعض البلدان الصاعدة كقوات اقتصاديّة بارزة وأخرى تتحرك نحو أقطاب نمو إضافيّة، والبعض الآخر يناضل من أجل بلوغ مكانتها في إطار هذا النظام أي الشمال والجنوب والشرق والغرب، وليس غايتها القضايا الاقتصاديّة".

وما أكّد كلام روبرت زوليك ما قاله جيم أونيل –رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم غولدمان ساكس Goldman Sachs– بعد انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة بريكس عام ٢٠١١ حيث قال: "عندما وضعت مصطلح بريك لم أكن أتوقّع أن يتكوّن تكتّل سياسي من الدول الأربع نتيجة ذلك، ولكن بتوسّع بريك لتصبح خمس دول فإنّ المجموعة قد تكون في طريقها لتكوين تكتّل سياسي على شاكلة الاتحاد الأوروبي وتجمّع الآسيان كخطوة جانبيّة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس، فالسياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت، وعمليّة ضمّ جنوب إفريقيا خضعت لاعتبارات سياسيّة أكثر منها اقتصاديّة، فكوريا الجنوبيّة والمكسيك وتركيّا تصنّف ضمن الاقتصاديات الصاعدة، وكانت تملك مشروعيّة أكبر في الانضمام إلى بريك مقارنة بجنوب إفريقيا، فالدول الثلاث تشارك كلّ منها بنسبة ١% من الاقتصاد العالمي، لكنّ الصين رأت ضرورة ضمّ دولة إفريقيّة لتكون بوابة إلى القارة السمراء في ظل السباق الأمريكي– الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة الإفريقيّة، هذا علاوة على أنّ جنوب إفريقيا تتمتّع بأهميّة إستراتيجية كبيرة فهي تشرف على المحيطين الأطلسي والهندي".

هذا ما يؤكّد أنّ ظهور دول مجموعة بريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنموّ اقتصادي مستدام، وزيادة القدرات العسكريّة، وفعاليّة التوسّع في مجال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة معدّل النموّ السكاني جعلها توجّه حجمها الضخم نحو المصادر السياسيّة والعسكريّة محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم وتشكيل نظام متعدّد الأقطاب، إضافة لذلك إنّ دول بريكس أعضاء في هيئات دوليّة مثل: مجموعة العشرين G20، ومنظمة التجارة العالميّة WTO.[17]

أ- الخصائص الاقتصادية لدول البريكس:

يوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة 13.1 تريليون دولار ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة 4 تريليون دولار،[18] وعلى المستوى الاقتصادي، تزخر دول البريكس بموارد جغرافية وبشرية هامة تستحوذ هذه الدول على أكثر من ٢٩,٥% من مساحة العالم وأكثر من٤١,٦ % من سكان العالم، وتقود قاطرة التقدم الاقتصادي بتحقيقها لما يقارب ٢٥% من الدخل القومي العالمي بما قيمته 7 تريليونات دولار وامتلاكها لنصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب، علاوة على سيطرتها على ثلث التجارة العالمية وجلبها لنصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل أنحاء المعمورة، وبذلك أصبحت دول البريكس حاضنة لرؤوس الأموال المتطلعة إلى مناخ أعمال ملائم، يد عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية.[19]

وبالرغم من تباين المسارات والاختيارات الاقتصادية لدول البريكس، إلا أنها تقدم تجارب ناجحة تتسم بالتنوع والاعتماد على الذات عبر تبنّي سياسات مستقلة ومستدامة، تحرر الوطن من القيود وتستغل الإمكانات المختلفة من موارد مالية، بشرية وطاقة للتقدم الاقتصادي.

وحسب الإحصائيات الاقتصادية، فان الاقتصاد الصيني يعتبر محركاً فعالاً للنمو، فحجمه تخطى ١٠%من الاقتصاد العالمي، وذلك باعتماده أنشطة اقتصادية معتمدة على التصدير، فقد استطاعت الصين من نقل الفائض الاقتصادي ليكون مؤثراً فعالاً في التنمية وذلك برفع معدل الادخار المحلي من ٢٠% إلى ٣٠%، ومعدل الاستثمار إلى ٣٥% في فترة قصيرة .ويشار هنا إلى أن القرارات الصينية الخاصة بتمكين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج وذلك بتعزيز التسهيلات الاستثمارية، ولا تزال الصين تستخدم الطرق الاقتصادية المناسبة لتصل بأسواقها إلى كافة أنحاء العالم.[20]

تتمحور روسيا بالمركز السادس في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية، ويعتمد اقتصادها على الصناعة والتي ترتبط بالطاقة باعتبارها نواة الازدهار الاقتصادي، وتسيطر الدولة على أكثر من نصف الاقتصاد الروسي متبنيةً نمط الدولة المشاركة في إدارة الاقتصاد بهدف التوجه نحو القطاعات الفاعلة ومستغلة وزنها الجيوسياسي في العالم.[21]

وتصنف البرازيل كسابع قوة اقتصادية عالمية، وقد وصل ناتجها الداخلي الخام سنة ٢٠١٣ إلى ما يقارب ثلاث تريليونات دولار، بالرغم من ضعف الطلب الداخلي وانحسار السياسة المالية، كما تمكنت من توسيع الطبقة المتوسطة التي كانت لا تتعدى ٢٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥% عام ٢٠١٣، يرجع نجاح المشروع التنموي في البرازيل إلى توطيد مشاركة المواطنين في السياسات العامة وتلبية حاجياتهم بشكل مطرد، مع العمل على انضباط وانتقاء العلاقات الاقتصادية بالخارج حتى لا تدمر الصناعات المحلية. أما بالنسبة للهند فقد نجحت في تخفيض نسبة الفقر من ٤٠% عام ١٩٩٠ إلى ٢٤% عام ٢٠١٣ عبر نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير المبادلات التجارية، إلى جانب تقوية مقومات اقتصاد المعرفة بتصديرها لما قيمته٤٠٠ مليار دولار سنوياً من الأنشطة المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي.[22]

وتعتبر جنوب إفريقيا نموذجاً تنموياً متطوراً، فقد تغلبت على سنوات التمييز العنصري بتخطيط شامل وتقدم ملحوظ في القطاعات الخدمية والاستفادة من الثروات المعدنية للإصلاح والتقدم، فنجم عنها تطور ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية، فكان الدخل القومي لجنوب إفريقيا يمثل ٤٠% من مجموع دخل القارة الإفريقية بأكملها.[23]

وعلى هذا الأساس، تشير التوقعات إلى استمرار نمو دول البريكس حتى تسهم بنسبة ٥٠% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول سنة ٢٠٣٠. هنا وبالرغم من التفاوت الجليّ بين دول البريكس إلا أنّ المحصلة تبقى تكاملية، فروسيا هي الأقوى في السياسة والتسليح، إلا أن نموها محدود بالمقارنة مع الصين التي تخترق العالم أجمع بسلعها المختلفة والبرازيل تستمر في التنمية الشاملة، أما الهند فتنخرط في البحث العلمي والتكنولوجي لتعزيز قدراتها الصناعية، في حين تتميز جنوب إفريقيا بديناميكية اقتصادية وجاذبية عالية للتنافس في الأسواق الجديدة.[24] كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، ومن المثير للاهتمام أن تقرير (Goldman Sachs) يقول إن البرازيل "قاعدة العالم للمواد الخام"، وروسيا "محطة بنزين العالم"، والهند "مكتب قرطاسية العالم"، والصين" فبركة العالم". في تشرين الأول ٢٠٠٣ أصدر جيم أونيل وفريقه بحثاً علمياً بعنوان "حلم البريك:

الطريق نحو ٢٠٥٠" وورد فيها أنه حتى سنة ٢٠٥٠ فإن البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره، وبناءً على هذه الدراسة، يمكن التأكيد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم، قد تتجاوز البرازيل إيطاليا عام ٢٠٢٥ ، وفرنسا في عام ٢٠٣١، وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، والهند سوف تتجاوز اليابان عام ٢٠٣٢، ومن المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية في عام ٢٠٤٠، وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم.[25]

فيما يتعلّق برأسمال تكتّل البريكس فإنه يبلغ ما يقارب ٢٠٠ مليار $، مقسمة إلى ١٠٠ مليار $ كرأسمال بنك بريكس للتنمية، إضافة إلى ١٠٠ مليار مخصصة لصندوق الاحتياطي النقدي.[23]

١- <u>بنك التنمية الجديد:</u>

في تموز ٢٠١٥ وفي مدينة شنغهاي الصينية تمّ تدشين بنك التنمية الجديد من قبل مسؤولين من دول البريكس، وكان هذا التدشين بعد فترة قصيرة من تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين، وذلك لمنافسة المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كان الهدف الأساسي من إنشاء بنك التنمية الجديد تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع تنموية في دول تكتل البريكس، وقد تمّ تأسيس خطّ ساخن بين بنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، حيث أكّد وزير المالية الصيني خلال حفل تدشين البنك "أنّ بنك التنمية الجديد لدول البريكس سيكمل النظام المالي الدولي القائم بطريقة سليمة، وسيترك آثاراً إيجابية على الاقتصاد العالمي". وقد تأسس بنك التنمية الجديد برأسمال مستهدف ١٠٠ مليار $، وبرأسمال مبدئي مدفوع قدره ٥٠ مليار $ موزعة بالتساوي على الدول الخمس، وكان من المقرر أن يطلق عليه اسم بنك البريكس، لكن زعماء الدول قرروا التخلي عن اسم بريكس رغبة منهم في توسيع عضوية البنك مستقبلاً وإتاحة الفرصة للدول الراغبة في الانضمام إليه.[26]

٢- <u>صندوق الاحتياطي الأجنبي:</u>

في عام ٢٠١٥ تمت المصادقة على إنشاء صندوق مشترك لاحتياطات النقد الأجنبي لدول تكتل البريكس بقيمة ١٠٠ مليار $، وتمّ التوافق بين الدول الخمس على ضخّ ٤١ مليار $ في الصندوق من قبل الصين كونها صاحبة الاقتصاد الأكبر في دول البريكس، في حين تضخّ كل من روسيا والبرازيل والهند حصصاً متساوية تبلغ الواحدة منها ١٨ مليار $، إلى جانب ٥ مليار $ تضخها جنوب إفريقيا كونها الاقتصاد الأضعف من بينها. وكان الهدف من هذا الصندوق هو تجنّب ضغوط السيولة على المدى القصير وتشجيع المزيد من التعاون فيما بين الدول الخمس، واعتباره بديل للمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في ظل العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وروسيا لاسيما بعد الأزمة الأوكرانية.[27]

ب- الخصائص السياسيّة لدول البريكس:

تمتلك دول البريكس عدة مقدرات تشكّل اللبنات الداعمة لكيان قوي ومترابط، يؤهلها للعب أدوار رئيسية في القضايا المركزية، فنجد داخل هذا التجمع دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما روسيا والصين، وقد ظهر جليّاً نفوذهما السياسي مؤخراً في العديد من القضايا كالحرب على سورية والأزمة الأوكرانية، كما تمتلك قدرة عسكرية هائلة إذ نجد أنّ ثلاث دول من البريكس تصنف من بين العشر جيوش الأوائل في العالم من حيث التعداد والمصروفات ونوعية السلاح وهي: روسيا والصين والهند، ووصف الرئيس الصيني ليجينتاو دول البريكس بأنها: "المدافعة عن مصالح الدول النامية وأنها قوة من أجل السلم العالمي".[28] حيث تحوّل التكتُّل من فكرة اقتصادية

إلى ما هو أكبر من ذلك، بعد ضم جنوب أفريقيا إلى المجموعة لكونه بات بمثابة تكتُّل سياسي في مواجهة الهيمنة أحادية الجانب في العالم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وبالتالي فإن التكتُّل حاول خلق رؤية جديدة لنظام عالمي جديد، وذلك من خلال الجمع بين دول ذات أهميّة إستراتيجية في قارات العالم المختلفة.[29]

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١- إنّ دول البريكس تعتبر قوة اقتصادية وتكتّل سياسي عالمي تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربع قارات لتشكّل قوة دولية لا يُستهان بها، وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي لا يستهان به، وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية.

٢- إنّ النظام العالمي متّجه إلى التّشكّل وفق نظرية تعدد الأقطاب الدوليّة، والتي ستلعب دوراً رئيسياً في المرحلة المقبلة لتشكيل النظام الدولي بكافّة المؤسسات الدوليّة وفي معظم المجالات السياسيّة والاقتصادية والأمنية.

٣- دول البريكس تحافظ على نموها الاقتصادي وترابطها كمجموعة اقتصادية معتمدة على الكثير مما لديها، فهي متعددة ومتنوعة المصادر الاقتصادية والثقافية والفكرية.

٤- دول البريكس هي أعضاء في منظمات وتحالفات إقليمية أخرى بناءً على مصالحها المشتركة مع الدول الأخرى، كما أنها تتصرف بصورة تبادلية فيما بينها عند التصويت في المحافل الدولية.

٥- وجود قوى صاعدة بإمكانها أن تكون مراكز استقطاب دوليّة وتزاحم الولايات المتّحدة الأميركية في مجال النفوذ العالمي سواء كانت هذه الدول على شكل تكتّلات أو كدول مستقلة ومنها روسيا والصين.

التوصيات:

١- لا تزال هناك مسيرة طويلة أمام دول البريكس لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي رغم ما وصلت إليه من قوة اقتصادية وسياسيّة ما يفرض عليها مواصلة تكثيف جهود التكامل والتعاون فيما بينها.

٢- على دول البريكس إنشاء عملة خاصة بهذا التكتّل تقوم باعتماد هذه العملة فيما بينها وما بين الدول التي تتعامل معها تجارياً وذلك للتخلص من التبعية للدولار لاسيما أنّ الولايات المتّحدة تستخدم الدولار كسلاح سياسي.

٣- التوسع في عضوية التكتل بضم دول جديدة له، وكذلك التوسع في إبرام اتفاقيات اقتصادية بين التكتل والتكتلات الأخرى الفاعلة على الساحة العالمية.

المراجع:

١- وليد، يونسي. *دور مجموعة بريكس كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي*، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨، شبكة الهدف، الموقع الإلكتروني http://alhadaf-network.com/2018/06/02/1531/

٢- *BRIIANT, L, ET JULIENMARCILY ;QUELS PAYS EMERGANTSPRENDRONTLRE RELAIS Des BRICS- PANORAM.DIRECTION DE LA RECHERCHE,COFACE /MARS/2014 P14.*

٣- مسعود،د.علي.*تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل*، الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة بني سويف، ٢.

٤- *تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل*، مرجع سابق، ٢.

٥- الجعبري، علاء الدين محمد. *واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٨، ٢٣-٢٤.

٦- *واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي*، مرجع سابق، ٢٤-٢٥.

٧- *واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي*، مرجع سابق، ٢٥-٢٦.

٨- *تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مرجع سابق*، ٥.

٩- *تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل*، مرجع سابق.

١٠- *تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل*، مرجع سابق.

١١- *تكتلالبريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل*، مرجع سابق.

١٢- رادين، آندرو. ريتش، كلينت. *بناء نظام دولي مستدام- وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي*، مشروع من إعداد مؤسسة RAND لاستعراض الاستراتيجية الأمريكية في عالم متغير، ٢٠١٧، ١٥-١٧، الموقع الإلكتروني Http://www.RAND.org/t/RR1826.

١٣- *بناء نظام دولي مستدام- وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي*، مرجع سابق،ص ٥٧-٥٨.

١٤- عبد الناصر، سرور. *الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة ١٩٩١-٢٠٠٧* ، جامعة الأقصى، غزة، ٢٠٠٨.

١٥- ريغو،باسكال. ترجمة: سعادة، طوني.*البريكس (البرازيل-روسيا-الهند- الصين-جنوب إفريقيا) القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين*، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ١٩-٢٤.

١٦- *دور مجموعة بريكس كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي*، مرجع سابق.

١٧- *دور مجموعة بريكس كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي*، مرجع سابق.

١٨- إدوارد، لوس.*مجموعة دول البريكس*، المركز العربي للدراسات المستقبلية، ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني http://www.mostakbaliat.com/brics.html.

١٩- مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية*قمة دول البريكس: محاولة للتحوّل الجيو-اقتصادي*، قضايا راهنة، الإمارات، ١٥ نيسان ٢٠١٦.

٢٠- بلفلاح، يونس. *واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني http://studies.alarabiya.net/reports.

٢١- *واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*، مرجع سابق.

٢٢- القصير، ماهر بن إبراهيم.*تكتل دول البريكس*، دار الفكر العربي،القاهرة، ٢٠١٤، ٢٥١-٢٥٣.

٢٣- *واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*، مرجع سابق.

٢٤- *واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*، مرجع سابق.

٢٥- براهمي، محمد. كشرود، صليحة. *دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي-دراسة حالة دول البريكس-*، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي التبسي، تبسة، تونس، ٢٠١٦،٩٩.

٢٦- *دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي-دراسة حالة دول البريكس-*، مرجع سابق، ٨٢.

٢٧- *دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي-دراسة حالة دول البريكس-*، مرجع سابق، ٨٣.

٢٨- *واقع وآفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*، مرجع سابق.

٢٩- أحمد، عبد العليم.موجز *عن كتاب بريكس والتعايش رؤية بديلة للنظام العالمي New yourkRoutledge*، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥.